أزمة مبدأ الهوية في المنطق المعاصر والانتصار للغيرية

د. محمد عجوط

adjoutemohamed@gmail.com

كلية العلوم الإنسانية بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)

الملخص:

يبدو للوهلة الأولى أنّ الهوية والغيرية يمثلان خطين متوازيين لا يلتقيان أبدا، إذ لا قيام لأحدهما إلاّ بارتفاع الآخر، وبالتالي لا حلّ لمشكلة "الأنا" في علاقته بـ "الآخر" سوى بالتضحيّة بأحد الطرفين. لكن إذا كان تطوّر المنطق نزع عن الأوليات، وفي مقدمتها "مبدأ الهوية"، صفةَ البداهة والوضوح الذاتي واليقين المطلق، ممّا يُعتبرُ انتصارا للغيرية؛ فإنّ ظاهرة تعدّد الأنساق المنطقية في المقابل يفتح المجال للأخذ بالمبدأين معا، وهنا يتضح أنّه لا وجود لتعارض حقيقي بين الهوية والغيرية، بل لا هوية دون غيرية، ولا غيرية دون هوية، وهذا في عالم تستمد فيه القضية صحّتها من اتساقها وعدم تناقضها مع القضايا الأخرى داخل النسق، فالهوية افتراضٌ مجاله العلاقات المنطقية الصورية، بينما ترتبط الغيرية بالأشياء الموجودة في العالم الخارجي.

كلمات دالة:

الهوية، الغيرية، الأنا، الآخر، مبدأ الهوية، مبدأ الشهادة، المنطق المعاصر، قوانين المنطق، القضايا الأولية.

المقدمة:

إذا كان المقصودُ بالهُوية وجودَ الشيءِ المنفرد الذي لا يقع فيه اشتراكٌ، أو هي الشخصُ نفسُه. وإذا كان اسمُ الهوية مرادفا لاسم الوحدة من جانب آخر، وكانت الغيريةُ في المقابل تعني كونَ كلٍّ من الشيئين غيرَ الآخر؛ فإنّ في ذلك ما يكشفُ بادئ الأمر عن علاقة تضاد بين المفهومين بحيث لا يصدقان معا، كما هو مُقرّرٌ في قواعد التقابل في المنطق التقليدي، وذلك ما دامت الغيريةُ تقابلها الهوية ، وما دام الذي يقابل الواحدَ الذي يرادف الهوية من جهة ما هوهو هي الغيرية.

وإذا كان من شرط الضرورةِ المنطقية التي يُعبّرُ عنها مبدأُ الهوية أنْ يكون المعنى المقصودُ من الهوية ثابتا لا يتغيّر، وأنْ يكون الموجودُ هو عينُ ذاتِه فلا يختلط بغيره. وكانت النظرةُ السائدة في المنطق التقليدي بالنسبة إلى مبادئ العقل ومنها مبدأ الهوية، تستندُ إلى مفهوم البداهة الحدسي، وبذلك اعتبرتْ تلك المبادئ مطلقةً؛ فإنّ ما يُوضعُ من المتقابلين المذكورين هو الهويةُ، وبالتالي يقتضي ذلك نفيُ الغيرية؛ فما طبيعةُ العلاقة بين الهوية والغيرية؟ وإذا كانت تلك العلاقة علاقة تضادٍ، مثلما توحي به النظرة الأولى، أفلا يمكنُ اعتبارَ أزمة مبدأ الهوية في المنطق المعاصر، والتي تتجاوز النظرةَ التقليدية لمبادئ العقل، انتصارا للغيرية؟

I- في التقابل بين الهوية والغيرية.

بالفعل، كلُّ الدلائل تؤكّد وجودَ ذلك التقابل المشار إليه بين المفهومين، أي بين الهوية وأخواتها من جهة، والغيرية من جانب آخر.

وأقصد بأخوات الهوية عائلتَها المفاهيمية أو حقلَها الدلالي حيثُ الألفاظُ القريبةُ من معناها كالهو، والهوهو، والأَنيّة والأنانية، والأنا، والذات ، إذْ ليست الهوية (=Identité) ذلك اللفظُ غيرُ العربي في أصله، سوى لفظا مُشتقا من حرف الرباط (هو) الذي يُبيّنُ ارتباطَ الموضوع بالمحمول في القضية المنطقية في المنطق التقليدي، وإذا نظرنا إليها من زاوية كونها مبدءا من مبادئ العقل، حيث معناها القول بأنَّ ما هوهو؛ تأكد لدينا أنّ معناها قريب من الهو(= le soi-même) والهوهو(= Identique) الذي يرادُ به مطابقةَ الشيء للشيء من كلّ وجه، وكذا الشيءَ الذي يبقى واحدا وإنْ طرأ عليه التغييرُ[1]. ومن المصطلح (الذات = Essence) التي تعني الشيءَ نفسَه وعينَه، وعندما يُطلق على الماهية (= Quiddité) تتعمّقُ تلك القرابةُ اللغوية أكثر، فهنا تعني الذاتُ ما به الشيءُ هوهو[2]، ويصيرُ معنى الذاتي (= Intrinsèque) مقابلا لمفهوم الغيرية مقابلةَ مصطلحِ الهوية له، فالذاتي ما يخصُّ الشيءَ لذاته بغضِّ النظر عن علاقته بغيره.

هذا، ومعنى الهوية قريبٌ من معنى الأَنيّة (= Eccéité) التي هي تحقّقُ الوجودِ العيني، وبذلك المعنى يستعملها **ابن سينا** (980- 1037م) في "الإشارات والتنبيهات" عندَ إثباته لوجودِ النفس فيما يُسمّى ببرهانِ الرجل المعلّقِ في الفضاء الذي يغفَلُ عن كلّ شيء إلاّ أَنيّته. وعندما يقولُ ابنُ سينا « فإنك إن انسلختَ عنه (أي بدنك)، وتبدّل عليك، كنتَ أنتَ أنتَ »[3]، وفي شرحه لهذه العبارة يستبدلُ (فخر الدين الرازي)[4] أنا أنا بأنت أنت، والذي يهمّنا في سيّاق بحثنا أنّ ذلك قريبٌ من قولنا هوهو، وعليه فمن عناصر المجموعة التي لها نفس الخاصية الدلالية للهوية أنا (=ego في اللاتينية) ومنه الأنانية (= Egoïsme). وكذا المُساوي (=le même) الذي استعمله أرسطو في مقابل المغاير[5]، وهذا الأخير بدوره من الغير والغيرية.

إذا تأكد ما سلف، كشفت محاولة تعريف كل لفظ من المصطلحين المذكورين على حدا التقابلَ بينهما؛ ذلك لأنّ كلّ من يتصدى لضبط تصور أحدهما، يلجأُ إلى نوع من التعريف بالضدّ، وأقول بالضدّ ،لا بالنفي أو السلب، كما هو متعارف عليه فيما يُسمى بأنواع التعريف غير المنطقي؛ فصاحب "كشاف اصطلاحات الفنون" مثلا يعرف الغيرية (= Altérité) أو التغاير بالقول: « هو كون كلّ من الشيئين خلاف الآخر »، ويذكر أنّ الأشعري فسّر الغيرية بكون الموجودين بحيث يقدر ويُتصوّر انفكاك أحدهما عن الآخر في حيّز أو عدم[6]، ومنه فالغيران هما اللذان يجوز العلم بواحد منهما مع الجهل بالآخر. وبيّنٌ ما في هذا من معنى مباين لتصوّر المطابقة و الوحدة الذين تتضمنهما الهوية، إذْ من معاني هذه الأخيرة « كون المفهوم من الشيء عين المفهوم من الآخر»[7]، و كذا جعلُ شيء ما متشابها تماما مع شيء آخر، وذلك بردّ كثرة المعاني في الموضوع إلى وحدة في الإشارة ، فالقول مثلا (أ في هوية مع ب) مفاده أنّه على الرغم من التباين في التعبير بين أ و ب، فإن المقصود بهما شيء واحد. ففي الغيرية التي تعني كون الشيء مختلفا عن غيره إذن تنوّعٌ واختلاف، وفي الهوية التي تعني وجود الشيء المنفرد له دون اشتراكٍ وحدةٌ وائتلاف.

يزيدُ الأمرُ وضوحا وتأكيدا عندما نبحثُ في الألفاظ التي تنتمي إلى الحقل الدلالي للمصطلحين المعنيين؛ إذْ من معاني الغيرية (= Altruisme) الإيثارُ، وهو الميل الطبيعي إلى الغير وتفضيل الآخرين على الذات والشعور بالحب تجاه الآخر، وهي بذلك تقابل الأنانية التي هي من أنا أنا. والأنانية بالعكس هي الميل إلى الذات وحبها حبا شديدا يمنعُ صاحبَها من حب شيء آخر غير نفسه. وقريب منها مذهبُ الأنانة أو وحدة الذات

(= Solipsisme) في الميتافيزيقا، و الذي يزعم أصحابه أنّ « المدرك لا يعرف إلاّ نفسه وتبدّلات نفسه (...) وإذن لا يوجد هنالك إلاّ موجود واحد، وهو أنا لا غير، أما العالم الخارجي فهو جملةٌ مُؤلّفة من تصوراتي الحاضرة »[8]. وبهذا المعنى استعمل **أوغست كونت** (1798- 1857م) مصطلح الغيرية الذي ابتكره في مقابل الأنانية، وتبنّاه **هاربارت سبنسر** (1820-1903م) وصار متداولا في اللغة الفلسفية.

وهكذا يتأكد التقابل بين الهوية والغيرية من مجرّد التعريف اللغوي، إلى الميتافيزيقا والأخلاق، إلى علم النفس حيث تثارُ مشكلةُ الهوية فيما يتعلق بوحدة ذات الفرد رغم اختلاف أطوار عمره وما يقوم به من أدوار، وهنا في عالم مقال علم النفس يطلقُ لفظ الغير مرادفا للموضوع الخارجي والآخر كذلك، في مقابل لفظ أنا بمعنى الذات المفكرة، وبالتالي فالغيرُ كل ما كان خارج الذات المدركة، أو مستقلا عنها.

ولأنّ في ما سلف ما يكفي لإيضاح ما إليه قصدنا؛ نرجعُ إلى المنطق حيث مبدأ الهوية، «وسنحاول تركيز اهتمامنا على هذا المبدأ لأننا نريد أنْ نتعلم منه معنى الهوية»[9]، كما يقول **مارتن هيدغر** (1889-1976م) بحق، ولنبرز وجه المشكلة التي نبتغي بحثها.

ذلك لأنّه إذا تأكّد وجود تقابل بين الهوية والغيرية؛ تعيّن إبرازُ نوعه، وهو مثلما ذكرنا تقابل بالتضاد (= Contraste)، إذْ ما يناقضُ "هوية" إنّما هو "لا هوية" ، وعلى هذا النحو تُعرّفُ اللاهوية بأنّها مجرد نفي للهوية. ولأنّ الهوية مبدأ منطقي، ومن خصائص المبدأ العمومية والكلية؛ فإننا لو عبرنا عنه بالصيغة (أ هي أ) ، ينبغي أن تنص تلك الأخيرة على أنّ (كل أ هوهو)، أو أنّ (كل أ متطابق مع ذاته)، ونقيض ذلك في الحقيقة هو القضية: (ليس كل أ هوهو)، أو (ليس كل أ متطابق مع ذاته) . ولو اعتبرنا (غير= Autre) أحد تصورات الفكر الأساسية، ويعني ما سوى الشيء ممّا هو مختلف، وعلمنا أنّ **أرسطو** (384- 322 ق.م) استخدم اللفظ "مغاير" في مقابل المساوي (= le même)؛ فإنّ الصياغة الملائمة لمبدأ الغير هي: (لا واحد من أ هوهو)، أو (لا واحد من أ متطابق مع ذاته).

تينك قضيتان: (كل أ هوهو) وتعبر عن مبدأ الهوية، و (لا واحد من أ هوهو) وتتضمن مبدأ الغير.وهما قضيتان كليتان، الأولى موجبة والثانية سالبة، ويُسمّي المنطق التقليدي العلاقة بينهما بعلاقة التضاد. ويقرّر في هذا المجال القاعدة التالية: "إذا صدقت إحداهما كذبت الثانية بالضرورة"، لأنّه إذا علمنا مثلا أنّ صدق الكلية الموجبة يلزم عنه صدق الجزئية الموجبة طبقا لقاعدة التداخل (ما يصدق على الكل يصدق على جميع أجزائه)، وعلمنا أنّ صدق الجزئية الموجبة يلزم عنه كذب الكلية السالبة وفق قاعدة التناقض، فإنّه يلزم بالضرورة أنّ صدق الكلية يلزم عنه كذب الكلية المقابلة لها بالتضاد. و هذه البرهنة تصلح أيضا لو انطلقنا من فرض صدق الكلية السالبة.

ولكن أيّهما تصدق لتكذب الأخرى بالضرورة في وضعنا هذا؟ هل القضية الكلية التي تعبر عن مبدأ الهوية أم القضية الكلية التي تتضمّن مبدأ الغير؟ لنفحص المسألة بدقّة إذن وننظر حظّ كل مبدأ من المعقولية وبالتالي الاتّصاف بالضرورة، بحيث يفرض نفسه على العقل بقوة يتعذّرُ معها وضعَه موضعَ الشكّ.

ذكرنا أنّ الغيرية تتضمن معنى التنوّع والاختلاف، وفي المقابل في الهوية وحدة وائتلاف. ولأنّ الواقع أو التجربة يتّصفُ بالتنوع الجوهري في المكان كتنوع نباتات البستان، وفي الزمان كاختلاف الشيخوخة عن مرحلة الشباب، فإنّ العقل – كما يبيّن **إميل مايرسون** (1859- 1933م) - لا يكف عن طلب الهوية والوحدة في مواجهة ذلك التنوع[10]، مثلما طلبها **بارمينيدس** (540- 480 ق.م) خلف الاختلاف الهيراقليطي، إذْ لا يمكنه أن يدرك من الواقع إلا ما أمكن ردَّه إلى الهوية. وتأسيسا على ذلك يبدو أنّ مبدأ الهوية هو في الأصل مبدأ عقلي قبلي، وبالتالي فهو يعبر عن ضرورة منطقية لا تقتضي في بيان الصدق إلاّ الاتساق الداخلي أو عدم تناقض العقل مع ذاته، بينما يرتبط مبدأ الغير بالتجربة، وشتّان بين ضرورة منطقية (=Nécessité logique) وضرورة تجريبية (= Nécessité empirique) أو ضرورة الأمر الواقع (=Nécessité de fait)، حيث يتصف الشيء بصفة في ظروف وشروط معينة فقط، وحيث تحل النسبية مكان المطلقية.

بناء على ذلك تقرر في المنطق التقليدي أنّ الهوية هي الضروري مطلقا الذي يقابله المستحيل مطلقا، فهي مبدأ اليقين كما وصفها (وولف)، وهي مبدأ الحقائق السرمدية مثلما وصفها **ليبنتس** (1646- 1716م). وحتى عندما انتقدها **جون لوك** (1632- 1704م) واعتبرها تحصيل حاصل، فإنّ ذلك لا يزيدها إلاّ ضرورة وإطلاقا مادام تحصيل الحاصل في المنطق المعاصر صفة تتصف بها القضايا عند **فتجشتين** (1889- 1951م)، فتجعل منها حقائق صالحة للتطبيق بصورة كلية وضرورية لأنها صحيحة بحكم تكوينها الصوري فحسب.

وتبعا لذلك تقرر أيضا في نظرية المعرفة أنّ مبدأ الهوية مع التناقض والثالث المرفوع هي القوانين الضرورية للفكر، وأنها كلية أي موجودة في كل العقول ومنطبقة على كل شيء. وضرورية بحيث لا يستطيع العقل تصوّر مبادئ مغايرة لها. وقبلية فطرية وبديهية.

وعليه من المؤسف في هذا المقام من البحث أن نعلن أنّ القضية الكلية الموجبة (كل أ هوهو) التي تعبر عن مبدأ الهوية لا تحتاج إلى أن نفترضها صادقة، بل هي تبعا لما سلف من التحليل واضحة وصادقة بذاتها، ومنه فالقضية المضادة لها (لا واحد من أ هوهو) التي تشير إلى الصورة المنطقية لمبدأ الغير كاذبة بالضرورة طبقا لقانون التضاد المبرهن عليه سابقا.

II- أزمة مبدأ الهوية في المنطق المعاصر:

ولكن تطور المنطقِ ذاتِه هو الذي من شأنه أن يساعد على الخروج من تلك المعضلة التي تقتضي وضع الهوية ورفع الغيرية؛ والذي يهمنا من تطوره ذلك هاهنا:

أ/. ظاهرة تعدد الأنساق المنطقية.

ب/. تهافت فكرة البداهة والوضوح الذاتي.

ج/ تحليل القضية والتمييز بين القضية ودالة القضية من جهة. والفصل بين القضية الكلية التي تعبر عن فرض عام ولا تقرر الوجود وهي بذلك ذات مضمون صفري، والقضية الجزئية التي هي قضية وجودية وتقرر وجود فرد على الأقل من أفراد الموضوع. ولنشرح المسألة بإيجاز وظيفي وتبسيط مقصود.

أولا: وضع **أرسطو** المنطق استجابة لمتطلبات العلم في عصره، وأورغانُونُه وثيقُ الصلة برياضيات زمنه. وبعد التطور الهائل الذي عرفه العلمُ والرياضيات صار لزاما وجودُ مناطق (جمع منطق) أخرى تستجيب لذلك التقدم؛ فالصياغة المعقدة والرمزية لقوانين العلم لا يمكن صياغتها في قضية حملية تحكم بحمل صفة على موصوف بصورة كيفية، وعلائقُ الارتياب التي كشف عنها **هايزنبرغ** (1901- 1976م) في الميكروفيزياء، وحسابُ الاحتمالات لا يمكن لمبدأ الثالث المرفوع وهو من مشتقات مبدأ الهوية استيعابَها، الأمرُ الذي دفع دفعا ضروريا بالمعنى المنطقي للضرورة إلى ظهور أنساق منطقية متعددة، تماما كالحال فيما يخص الهندسيات اللاأقليدية، فالكوانتم مثلا أدى إلى إدراج قيمة (اللاتحدد) كقيمة ثالثة بين قيمتي الصدق والكذب[11]. وهكذا لم يعد منطق أرسطو النسق الوحيد، بل أصبح نسقا ضمن مجموعة أنساق كلاسيكية قائمة على قيمتي الصدق والكذب كنسق **راسل** (1872- 1970م) **ولوكاسيفتش** (1878- 1956م) **وكارناب** (1891- 1970م) **وهلبرت** (1862- 1943م)، وكلّ ذلك مقابل أنساق المنطق اللاكلاسيكي القائمة على ثلاثية القيمة والمتعددة القيم وغيرها. وكلّ هذه الأنساق صحيحة منطقيا مادامت قضاياها الأولية غيرُ متناقضة ومستقلة، ومادام هناك اتّساق بين القضايا الأولية والمبرهنات، أي مادامت كلها تحترم قواعد بناء نسق منطقي.

ثانيا: ما يُستخلص من ذلك أنّ ما هو أولي غير مبرهن من البديهيات في نسق ما، هو قضية مبرهنة في نسق آخر.فلم تعد هناك قضية واضحة وضوحا ذاتيا، ولم تعد البديهية تلك القضية الكلية البينة بذاتها بما في ذلك ما يُسمى مبدأ الهوية، بل إن هذا الأخير فقد مكانته حتى كقضية نفترضها من أوليات البرهان دون برهنة عليها ما دام قابلا للبرهنة.

وبالفعل، يعتبر **ليبنتس** مثلا البرهان قائما على مبدأِ الهوية الذي لا يبرهنُ، ومبدأِ التعريف، فإذا كانت لدينا التعريفات:

أ/ 2= 1+1

ب/ 3= 2+1

ج/ 4= 3+1

نستطيع برهنة صحة ما يلي:

2+2 = 2+2 (بناء على مبدأ الهوية)

= 2+ (1+1) (بالتعريف أ)

= (1+2)+1=1+3 (بالتعريف ب)

= 4 (بالتعريف ج)[12]

والحقيقة أن الصيغة أ = أ هنا جبرية بين كميتين، ومبدأ الهوية هنا يُبرهنُ به، أما في المنطق فالصيغة المناسبة للتعبير عن مبدأ الهوية هي: أ ≡ أ، وهذه قضية مبرهنة في المنطق المعاصر يُبرهنُ عليها كما يلي:

1) أ ⟵ أ مبرهنة 1

2) أ ⟵ أ مبرهنة 1

3) (أ ⟵ أ) ∧ (أ ⟵ أ) من 1+2 تجميع

4) أ ≡ أ من3 تع ≡ (وهو المطلوب).

والحاصل من هذا أنّ مبدأ الهوية لا يُعدّ من بديهيات نسق من الأنساق، وهو يتدخّل في البرهنة بصفته مجرد قضية مبرهنة، و « يمكننا أن نستخلص أنّه ليس هناك (مبدأ للهوية) »[13] كما تقول (لويز ماري رور) بالمعنى التقليدي الذي روج له ليبنتس ومَن بعده من بعض المنطقيين.

هذا من الناحية المنطقية الصورية، أما من وجهة نظر ابستيمولوجية ؛ فينبغي ملاحظةَ أنّ المذهب التجريبي، سواء في صورته القديمة مع **ديمقريطيس** (460- 370 ق.م) و**بروتاغوراس** (487- 420 ق.م) و**أبيقور** (341- 270 ق.م)، أو في صورته الحديثة مع **جون لوك** و**كوندياك** (1715- 1780م) و**هيوم** (1711- 1776م) و**هربرت سبنسر**، لا يقبل بتلك الصفات العامة لمبادئ العقل عموما ومبدأ الهوية على الخصوص مثل الكلية والضرورية والقبلية، مادام العقل نفسُه ثمرةَ التجربة وتابعا لشرائط متغيرة، فليست الهوية عندهم سوى تعبيرا صوريا عن قانون العادة أو التكرار، إذ القول إنّ (أ هو أ) يدل على أننا إذا لقينا شيئا من الأشياء للمرة الثانية من غير أن يكون قد تبدل تبدلا محسوسا؛ استعاد فكرُنا بالنسبة إليه أنماطَ الانتباه التي واجهه بها في المرة الأولى[14]. وإذا كان تفنيد مثل هذه الآراء أو حتى دعوى المذهب العقلي ليس موضوعنا الرئيس؛ فإنّه يُلاحظ أنّ تساوي أدلة المذهبين يدفع إلى تعليق الحكم في القضية، وبالتالي فالقول بكلية وضرورية ومطلقية مبدأ الهوية ليس يقينا لا يرقى إليه الشك، تماما كالقول بأنّ مصدره التجربة وأنّه نسبي.

ولكن رغم ذلك، تسمحُ الأبحاث الأنتروبولوجية، وتلك التي أُجريت في إطار علم نفس الطفل وعلم النفس الاجتماعي بتفنيد القول بكلية مبدأ الهوية، ومن ثمة الزعم بأنّه ضروري؛ «فمبدأ الهوية ليس قانونا ملازما لكلّ تفكير، وإنّما هو قانون يخضع الإنسانُ له عندما يريدُ أن يكون تفكيرُه معقولا »[15] مثلما قال **جون بياجي** (1896- 1980م) الذي لاحظ غياب مبدأ الهوية تماما عند الطفل دون السابعة، وصادف المتناقضات الكثيرة في كلام الناس.

وهذا التفكير المخالف لمقتضى مبدأ الهوية ليس طفوليا فحسب، بل هو السائد في التفكير المتقدم على المنطق (= Mentalité prélogique)، والذي يبتعد عن مبدأ الهوية ويخضع لقانون آخر، يدعوه **ليفي بريل** (1857- 1939م) قانون المشاركة (= loi de participation)، فلقد لاحظ أنّ سكان قبائل الترومة شمال البرازيل يقولون عن أنفسهم أنهم حيوانات مائية، وكل فرد من أفراد قبيلة البرورو يعتقد أنه ببغاء[16]. فقانون المشاركة مفاده أنّ الإنسان وسائر الموجودات تكون بالنسبة إلى تصور الجماعة البدائية عينَ ذواتها ومخالفةً في الوقت نفسه لذواتها. والحاصلُ من كل هذا أنه لو كان مبدأ الهوية كليا؛ لكان كل تفكير يخضع له دون أي استثناء.

ثالثا: وتطور المنطق بيّنَ فساد البرهنة المذكورة آنفا على ضرورة كذب القضية الثانية في حالة صدق الأولى عند التضاد؛ فالقضية الكلية قضية تكرارية تصدق في جميع الأحوال، وهي مجرد فرض عام لا يتضمن أي تقرير للوجود، ولذلك صاغها **جورج بول** (1815- 1864م) في الصورة كل (أ هوهو= صفر)، وهي، كما انتبه له **ابن سينا** من قبل، تقول أنه أيّا يكن الشيء سواء كان موجودا أو ليس بموجود، ممكن الوجود أو ممتنع

الوجود، إذا اتصف بكذا لزم عنه اتصافه بكذا. بينما القضية الجزئية فوجودية تقرر وجود فرد واحد على الأقل، من هنا عبر عنها جورج بول بالصيغة (بعض أ هوهو≠ صفر) في حساب الأصناف.

وهكذا تقرر فساد قانون التداخل الذي استخدمناه، لأنّه لا يجوز الانتقال من صدق فرض عام إلى صدق ما يقرر الوجود، أو من اللاوجود إلى الوجود. بل وظهر أنّ القضيتين المتضادتان تصدقان معا مادام موضوعُهُما يمثل صنفا فارغا أو حدا لا ما صدقَ له في الواقع. ويلزم من هذا أنّه من وجهة نظر المنطق المعاصر، الأكثر صورية والأعلى في درجة الدقة، إذا صدقت الصيغة (كل أ هوهو) أو (كل أ متطابق مع ذاته)، وهي الصورة المنطقية لمبدأ الهوية؛ صدقت الصيغة (لا واحد من أ هوهو) أو (لا واحد من أ متطابق مع ذاته) وهي صورة مبدأ الغير، والعكس صحيح كذلك.

III - مستويات الهوية ومحاولة لتجاوز التعارض بين المفهومين:

وهكذا، يبدو أنّ أزمة مبدأ الهوية في المنطق المعاصر تأذن بتهافت تصور البداهة واليقين والكلية التي كان يوصف بها ذلك المبدأ، وبالتالي تفتح الآفاق للتأسيس لمبدأ الغير كما توحي به النظرة الساذجة، ولكن الحق في نظري غير ذلك تماما.

1/ ذلك لأنّ تطور المنطق لا يلغي أيّ مبدأ من المبدأين، وإنّما ينزع عن الأوليات صفة البداهة والوضوح الذاتي واليقين المطلق، والدرس المستخلص من هذه الثورة المنطقية على مستوى مبادئ البرهان، أنّه لا مكان للفلسفات الوثوقية التي تزعم احتكار الحقيقة، ولا محلّ للأنا الواهمة بأنّها مركزُ الكون، أو للأنانية بالمعنى الميتافيزيقي التي تعني إثبات وجود الأنا، وإنكار وجود الغير والأشياء الأخرى كلها، في عالم تستمد فيه القضية المنطقية صحتها من اتساقها وعدم تناقضها مع القضايا الأخرى داخل النسق.

2/ وإذا ثبت صدق المتضادتين معا، وكان المنطق المعاصر يعرف ظاهرة تعدد الأنساق، فلا قدسية لأحد المبدأين، الهوية والغيرية، على الآخر. ومنه فلنبني كلانا نسقا منطقيا نحترم فيه القواعد البنائية للنسق، أنا أستجيب لسياق فيه الوحدة والثبات وأفترض "مبدأ الهوية" قضية أولية في نسقي، وتستجيب أنت لسياق يتصف بالتنوع والاختلاف وتفترض فيه كقضية لا تبرهن عليها مبدأ الغير في نسقك. وأؤكد لك أنّه لن يحصل التناقض وعدم الاتّساق إلاّ عندما أحاول نفي مبدئك لأقيم نسق التنوع على مبدأ الوحدة والثبات. أو عندما تنازعني لتلغي مبدئي وتحاول بناء نسق الوحدة والثبات على مبدأ الاختلاف والتنوع. ولا يسود التلفيق والمغالطة في المعرفة التي نصبو إليها سويا إلاّ عندما يحاول أحدنا فرض نسقه المنطقي كنسق واحد وواحد فقط على موضوع المعرفة، إذ هذا الأخير يتصف بالتنوع والاختلاف، والعقل يسعى إلى عقلنته طالبا الوحدة والثبات وراء التعدد والتباين.

3/ لا هوية دون غيرية، ولا غيرية دون هوية إذن، ومثلما لا نتصور دوران قرص دون محور دوران ثابت، كما لا نتصور ثبات المحور إلا بالنسبة إلى دوران القرص؛ لا يمكن تصور معنى الغير إلا في مقابل الهو والعكس. ولعلّ هذا هو الذي قصده أيقونة الدراسات المنطقية في المملكة المغربية الأستاذ **طه عبد الرحمن** (ولد 1844م) فهو يبني فلسفته الائتمانية على مبادئ منها "مبدأ الشهادة" كمبدأ أول يقابل مبدأ الهوية، وإذا كان مبدأ الهوية يتضمن القول بأنّ الشيء هو نفسه؛ فإنّ "مبدأ الشهادة" يقضي أنّ (الشيء هوهو متى شهد عليه

غيره)[17]، وإذا كان الأستاذ الفاضلُ والمتعمّقون في فكره، ولستُ منهم، قد يعترضون فيذكرون أنّ الدلالة أوسع؛ فإنّ ما قصدتُ إليه مجرد الدليل لا الدلالة، و المنطوق دون المفهوم.

4/ لا تعارض إذن بين الهوية والغيرية متى أدركنا أنّ مبدأ الهوية في الحقيقة إنّما يتعلق بالعلاقات المنطقية الصورية، وليس بالأشياء الموجودة في العالم الخارجي، فهو لا يعدو كونه إعطاء معنى ثابت للحدود طيلة عملية الاستدلال وإلاّ تعذّرت البرهنة. ومتى ميّزنا تمام التمييز بين الهوية المنطقية التي تلك حالها، وبين الهوية الواقعية التي تتضمّن الثبات النسبي، وهذه الثانية التي تعني بقاء الموضوع مطابقا لذاته في مختلف مراحل الزمان والمكان، مثل بقاء الفرد من بني الإنسان محافظا على هويته رغم ما يطرأ عليه من تغيّرات منذ الولادة، هي التي تقابل الغيرية تقابل تكامل لا تعارض ما دام كلاهما نسبيان. أمّا الهوية بالمفهوم المنطقي فتنأى عن ذلك، ولها مشاكلها المنطقية التي لم نذكر منها إلاّ النزر اليسير، وهذا عالم مقال آخر تماما إذا ولجناه لن ننتج إلاّ خطابا فلسفيا تلفيقيا ومشوها، إذْ لا أثر في المنطق للذات والأنانية أو الأنانة والذاتي والإيثار، إنّما هي علاقات صورية بحتة، بغضّ النظر عن الأجزاء ومحتوى تلك الأجزاء.

هوامش البحث:

[1] - **المعجم الفلسفي**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1983، ص: 307.

[2] - جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1978، الجزء 1، ص: 581.

[3] - أبو علي بن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، ت سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ط 3، 1992، القسم الثاني، النمط الثالث، الفصل الثالث، ص: 346.

[4] - الرازي فخر الدين، **لباب الإشارات والتنبيهات**، تحقيق أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، ط1، 1986، ص: 116.

[5] - انظر:

ابن رشد، **تفسير ما بعد الطبيعة**، نشرة بويج، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1938، المقالة السابعة.

[6] - التهانوي محمد بن علي، **كشاف اصطلاحات الفنون**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2006،2، ج 3،ص: 394/393.

[7] - جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، ج2، ص: 130.

[8] -المرجع نفسه، ج1، ص: 142/141.

[9] - هيدغر مارتن، **الفلسفة، الهوية والذات**، ت. محمد مزيان، منشورات ضفاف والاختلاف، لبنان، ط1، 2015، ص: 29.

[10] - بدوي عبد الرحمن، **موسوعة الفلسفة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1984، ج2، 434.

[11] - ريشنباخ هانز، **نشأة الفلسفة العلمية**، ت.فؤاد زكريا،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط3، 1979، ص: 200.

[12] - إسلام عزمي، **دراسات في المنطق**، مطبوعات جامعة الكويت، 1985، ص: 110.

[13]- Roure.L.M, ***Logique et métalogique***, Emmanuel VITTE Editeur, France, 1957, P 124.

[14] - جميل صليبا، **علم النفس**، دار الكتاب اللبناني، ط3، 1984، ص:606.

[15] - نقلا عن جميل صليبا، **علم النفس**، ص: 591.

[16] - المرجع نفسه، ص: 593.

[17] - طه عبد الرحمن، **بؤس الدهرانية، النقد الائتماني لفصل الأخلاق عن الدين**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2014، ص: 15/14.